المتغيرات الدولية والميزة النسبية والقدرة التنافسية لقطاع اللحوم الحمراء فى الدول العربية

ابراهيم سليمان *

مقدمة

من المتوقع أن يؤدى تطبيق اتفاقيات جولة أورجواى إلى تغيرات معنوية فى القواعد الحاكمة للتجارة العالمية فى المنتجات الزراعية، ومنها اللحوم الحمراء. و تحدث هذه التغيرات فى مجالات أربعة رئيسية هى: (١) التسهيلات السوقية والتعريفة الجمركية،(٢) سياسات دعم الصادرات، (٣)دعم أسعار المنتجات و المدخلات المحلية، (٤) القيود الصحية و البيئية. و تركز الدراسة على أثر هذه الاتفاقيات على قطاع اللحوم الحمراء بصفة خاصة لأن أداء أسواق المنتجات الحيوانية وخاصة اللحوم الحمراء فى الدول العربية ظل لعدة عقود يعمل فى ظل دعم كبير للمدخلات والمنتجات، وفى ظل تشوهات سعريه، ليس هذا فحسب بل امتدت سياسات الحماية إلى حظر على الاستيراد لبعض المنتجات الحيوانية فى بعض الدول حمايةً لأسعار الإنتاج المحلى. هذا باعتبار أن الإنتاج المحلى من اللحوم غالباً ما يكون أعلى سعراً من نظيره المستورد، مما لا يعطى ظاهرياً ميزة نسبية للإنتاج المحلى على المستورد. و يعتقد كثيرون أن هذا الأمر ظاهرى لأنه راجع إلى ممارسة الدول المصدرة لسياسة دعم صادراتها من اللحوم الحمراء والحيوانات الحية خاصة دول مجلس الوحدة الاقتصادية الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة)، بمعنى أنه عند التطبيق الكامل لاتفاقيات التجارة الحرة سوف يزال هذا الدعم على اللحوم والحيوانات الحية المستوردة للسوق العربية من قبل المصدرين، فإذا تم ذلك فيتوقع أنصار هذا الرأى أن ترتفع أسعار اللحوم المستوردة بحيث تعادل أو تزيد عن الأسعار المحلية، و من

* أ. د. ابراهيم سليمان استاذ الاقتصاد الزراعى - جامعة الزقازيق- الزقازيق - مصر.

ثم تزول نسبياً أسباب الحماية و يصبح للإنتاج المحلى قدرة على المنافسة العالمية.

وهناك عدد آخر من الباحثين يرون أنه حتى بعد إزالة دعم صادرات الدول الأوروبية أو الأمريكية عن اللحوم الحمراء فسوف يبقى سعرها أقل من سعر المنتج المحلى، مع الأخذ فى الاعتبار التقدم فى التكنولوجيا الحيوية فى هذه الدول مقارنة بمحددات تنمية الإنتاج المحلى العربى. وتقوم الدراسة بتحليل كمى لبيان مدى صحة أى من الرأيين باستخدام عدة مؤشرات لأداء التجارة الخارجية لهذا القطاع ومؤشرات كفاءة الاستثمار العربى فيه ومقارنة أسعار التصدير من الأسواق العربية بتلك العالمية، ومقارنة الأسعار المحلية بسعر الاستيراد (سعر الحدود) للحكم على مدى منافسة المستورد للمحلى. وعرضت الدراسة التوقعات المستقبلية لاتجاهات الأسعار المحلية والعالمية، فى ضوء الدراسات العالمية لنماذج توازن السوق.

التسهيلات السوقية و التعريفة الجمركية:

هذا المحور فى اتفاقيات جولة أورجواى سيؤدى إلى تحويل القيود الكمية والادارية إلى تعريفة جمركية ثم إلى خفض تدريجى لهذه التعريفة. فالدول المتقدمة مجبرة أن تخفض كل الرسوم الجمركية بحوالى ٣٦٪ خلال فترة ٦ سنوات (٩٥-٢٠٠٠)، بحيث يكون الحد الأدنى للخفض ١٥٪، أما الدول النامية فملتزمة أن تخفض تعريفتها الجمركية بنسبة ٢٤٪ و بحد أدنى ٥٪.

سياسات دعم الصادرات:

أما فى مجال دعم الصادرات فيجب تخفيض الصادرات المدعمة بنسبة الثلث عن متوسط الفترة ٨٦-١٩٩٠، و ميزانية الإنفاق على دعم الصادرات الذى تقدمه دول الاتحاد الأوروبى يجب أن تخفض بنسبة ٣٦٪ خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ (جدول رقم ١)، كما يجب تخفيض كمية الصادرات المدعمة بنسبة ٢١٪ خلال نفس الفترة. هذا بينما يتطلب تطبيق تلك الاتفاقيات من الدول النامية أن تخفض ٢٤٪ من قيمة دعم الصادرات و١٤٪ من كمية الصادرات المدعمة.

جدول رقم (١)

التزامات الاتحاد الأوروبى وأمريكا بخفض دعم الصادرات الزراعية وفقا لاتفاقيات جولة أورجواى

الدولة والسلعة	مليون دولار			الف طن		
الاتحاد الاوربى	١٩٩٥	٢٠٠٠	٪ للخفض	١٩٩٥	٢٠٠٠	٪ للخفض
قمح	٢٥٨٦,٧٥	١٤٢٦,٣٧٥	٪٤٤,٨٦	١٩١١٨,٦	١٣٤٣٦,٤	٪٢٩,٧٢
حبوب علفية	١٦٢٠,٨٧	١١٠٣,٦٣٥	٪٣١,٩١	١٢١٨٢,٦	٩٩٧٣,٤	٪١٨,١٣
جبن	٦٣١,٥	٣٥١,٣٧٥	٪٤٤,٣٦	٤٠٦,٧	٣٠٥,١	٪٢٤,٩٨
زبد وسمن	١٥٥٧,٣٧	١٠٦٠,٢٥٠	٪٣١,٩٢	٤٤٧,٢	٣٦٦,١	٪١٨,١٤
مسحوق لبن منزوع الدسم	٧٣٤,٨٧٥	٢٩٦,١٢٥	٪٣١,٩١	٢٩٧,٢	٢٤٣,٣	٪١٨,١٤
لحوم بقري	٢٣٧٥,٧٥	١٥٧٤,٢٥٠	٪٣٣,٧٤	١١٨,٧	٨١٧,١	٪٢٦,٩٦
لحوم دواجن	١٧٢,٢٥	١١٤,٥٠٠	٪٣٣,٥٣	٤٤٠,١	٢٩٠,٦	٪٣٣,٩٧
بيض بالمليون دسته	٤٦,٧٥	٣١,٨٧٥	٪٣١,٨٢	١٠٧,٢	٨٣,٣	٪٢٢,٢٩
الولايات المتحدة الامريكية						
قمح	٩٥٦,٨٧٠	٤٥٤,٧٥	٪٥٢,٤٨	٢٠٢٣٨,٠	١٤٥٢٢,٠	٪٢٨,٢٤
حبوب علفية	٨٤,٦٢٥	٥٧,٦٢٥	٪٣١,٩١	١٩٠٦,٠	١٥٦١,٠	٪١٨,١٠
جبن	٦,٦٢٥	٤,٥٠	٪٣٢,٠٨	٤,٠	٣,٠	٪٢٥,٠٠
زبد وسمن	٥٦,٠٠٠	٣٨,١٢٥	٪٣١,٩٢	٤٣,٠	٢١,٠	٪٥١,١٦
مسحوق لبن منزوع الدسم	١٥١,٣٧٥	١٠٣,١٢٥	٪٣١,٨٧	١٠٨,٠	٦٨,٠	٪٣٧,٠٤
لحوم بقري	٤١,٨٧٥	٢٨,٥٠	٪٣١,٩٤	٢١,٠	١٨,٠	٪١٤,٢٩
لحوم دواجن	٢٦,٧٥٠	١٨,٢٥	٪٣١,٧٨	٣٤,٠	٢٨,٠	٪١٧,٦٥
بيض بالمليون دسته	٩,٥٠٠	٢,٠٠	٪٧٨,٩٥	٣٠,٠	٧,٠	٪٧٦,٦٧

جمعت وحسبت من:

1- ECWA/FAO Joint Division. (1975). "Alternative Strategies For Agricultural Development in Jordan". FAO, Rome.

2- USDA: Foreign Agricultural Service. (1994). GATT/ Uruguay Round Fact Sheets". Wash. DC USA.

3- John Mellor. (1992). " Food for Development in a Market-Oriented World". John Mellor Associates Wash. DC.

دعم أسعار المنتجات والمدخلات المحلية:

أما فى مجال دعم المنتجات المحلية فإن تطبيق تلك الاتفاقات يتطلب أيضاً تقييد كل مصادر التشوهات السعرية الراجعة للدعم فى التجارة المحلية، ويتمثل ذلك فى أن تخفض الدول المتقدمة الدعم الإجمالى على المنتجات فى التجارة المحلية بنسبة ٢٠٪ خلال الفترة ٩٥-٢٠٠٠، مقارنة بمتوسط الفترة ٨٦-١٩٨٨، أى فترة الدعم قبل تطبيق الاتفاقات. وقد بلغت هذه النسبة فى الدول النامية ١٤٪، و مطلوب تحقيقها خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤، و من المتوقع مع تطبيق الاتفاقية ارتباط الأسعار المحلية بالأسعار العالمية، ومن المتوقع أيضاً انخفاض معدلات ارتفاع أسعار السوق العالمى و تقلباتها.

القيود الصحية و البيئية:

يعتبر قرار حماية الصحة العامة والبيئة فى التجارة الزراعية من أهم ما أسفرت عنه جولة أورجواى، حيث تعتبر المنتجات الزراعية المستخدمة للتكنولوجيا ذات العمالة الكثيفة من أكثر السلع تأثرا. ومن أهم هذه المجموعات الحاصلات البستانية، والمنتجات الحيوانية. والاشتراطات الصحية تمتد حتى مرحلة الإنتاج بحيث تكون هناك ضمانات فى سلامة المدخلات وليس فقط المخرجات وخلال مراحل السوق حتى تصل إلي مرحلة الاستهلاك، وهو أمر غاية فى الصعوبة لكثير من الدول العربية، خاصة فى مجال اللحوم الحمراء فى النظم واسعة الرعوية، وهو النمط الأعم فى النظم الإنتاجية العربية القادرة على التصدير، مثل السودان والصومال ، وجيبوتى، وموريتانيا. وعند تطبيق شروط ومعايير الجودة (ISO 14000) سوف تصبح المؤشرات البيئية شرطاً ضرورياً للتصدير. وهناك مكتب مكافحة الأوبئة فى باريس، ومنظمة الصحة العالمية، ومنهما تصدر شهريا تقارير عن المناطق المحظور استيراد اللحوم الحمراء منها سواء من الماشية أو الأغنام، ومنظمة التجارة العالمية تأخذ بهذه النشرات وليس فقط مؤسسات التجارة في السوق العالمى. لهذا فمشكلة أمراض الحيوان والجودة هى العقبة الهامة فى وجه الصادرات العربية من اللحوم من الدول ذات الميزة النسبية فى إنتاج اللحوم الحمراء.

مؤشرات التجارة الخارجية فى اللحوم الحمراء

من الغريب أن يملك الوطن العربى أكثر من ٤٧ مليون رأس من الأبقار وتبلغ صادراته منها

حوالى ١١٥ ألف رأس فقط، أى بنسبة حوالى ٠,٣٪ من حجم القطعان فى عام ١٩٩٦، هذا بينما استورد أكثر من ٢٣٩ ألف رأس فى نفس العام. ومن الغريب أيضا أن يملك الوطن العربى أكثر من ١٥١ مليون رأس من الأغنام صدر منها فقط حوالى ٤,٥ مليون، أى حوالى ٣٪، فى عام ١٩٩٦ بينما يستورد أكثر من ٩ ملايين رأس من الأغنام فى نفس العام.

يشير جدول رقم (٢) إلى أن صادرات الدول العربية من الأبقار الحية انخفضت بمعدل ٤,٣٩٪ سنويا فى التسعينات، وأنه رغم ارتفاع سعر التصدير بمقدار حوالى ٣,٤١٪ فى نفس الفترة، إلا أن مقدار ارتفاع سعر استيراد الأبقار الحية كان أعلى، حوالى ٧,٩٤٪ سنويا خلال نفس الفترة. والنظرة الفاحصة فى جدول رقم (٢)، تبين أن أهم الدول المصدرة للأبقار الحية هى جيبوتى (٦٢ ألف رأس فى عام ١٩٩٦)، تليها موريتانيا (٣٧ آلف رأس فى عام ١٩٩٦)، ثم السودان (١٠ ألف رأس فى عام ١٩٩٦)، وأخيرا الصومال (٤,٥٥ ألف رأس فى عام ١٩٩٦). وهذا يعنى أن جيبوتى استطاعت أن تصدر حوالى ٢١٪ من حجم قطيع الماشية لديها، بينما صدرت موريتانيا حوالى ٣٪ من قطيع الأبقار لديها، والصومال صدرت حوالى ١٪ من حجم قطيع الأبقار لديها، والسودان صدرت حوالى ٠,٠٠٣٪ من قطيع الأبقار لديها. ولكن تلعب تجارة الترانزيت وعدم القدرة على التحكم الكامل فى تحديد دولة المنشأ فى القرن الأفريقى (لاتساع الحدود ولوجود القطعان الرعوية البدوية الرحالة) دورا هاما فى إعطاء هذه الأهمية لصادرات ميناء جيبوتى. والأهم من ذلك أن عدم الاستقرار فى كل من السودان والصومال أدى إلى تدهور حجم صادراتها، علاوة على عوامل أخرى مثل ضعف البنية الأساسية، وتقلبات سقوط الأمطار بين الجفاف وقلة الأمطار فى بعض السنوات، مما يزيد من النفوق، إلى غزارتها عن الحد الملائم فى سنوات أخرى مما يقطع خطوط المواصلات والطرق. ويبدو أن تجارة الترانزيت وتصدير بعض حيوانات التربية من سلالات محسنة لماشية اللبن وراء الأعداد المحدودة المصدرة بأسعار مرتفعة فى الدول العربية الأخرى، كما يتبين من الجدول رقم (٢).

أما بالنسبة للأغنام والماعز الحية، فهى النمط الرئيسى فى صادرات الدول العربية، ورغم أن السودان وموريتانيا وسوريا والصومال هى أسواق التصدير الرئيسية، فقد أظهرت بيانات الجدول رقم(٣) أن الأردن وعمان ومصر قد أصبحت أسواقا ذات وزن فى تصدير الأغنام. ولكن عبور القبائل الرحل بين دول الجزيرة العربية والأردن، وبين سوريا والأردن والعراق سعيا وراء الكلأ والماء أو بغية البعد عن مناطق الاضطرابات، أو حصولا على مميزات عينية تحت مظلة بعض البرامج الانمائية التى

جدول رقم (٢) مؤشرات التجارة الخارجية فى الأبقار الحية فى الدول العربية فى التسعينات

الدولة	صادرات الابقار الحية متوسط(٨٩-٩٣)			صادرات الابقار الحية فى عام ١٩٩٦			معدل النموالسنوى٪	
	الف رأس	الف دولار	متوسط سعر الرأس بالدولار	الف رأس	الف دولار	متوسط سعر الرأس بالدولار	فى الكمية	فى السعر
الاردن								
الامارات	٠,٠٥	٥٠	١٠٠٠	٠,١٩	٢٥٠	١٣١٦	٪٢٦,٧	٪٥,٤٩
البحرين		٠						
تونس								
الجزائر								
جيبوتي	٦٩,١٢	٦٥٥٠	٩٥	٦٢,٠٢	١١٥٩٠	١٨٧	٪١٢,١٧-	٪١٣,٥٨
السعودية								
السودان	٢,١٦	١٩٥٠	٩٠٣	١٠,٠٩	٢٦٩٠	٢٦٧	٪٣٠,٨٣	٪٢٤,٣٩-
سوريا								
الصومال	١٥,١٨	٤٠٦٠	٢٦٧	٤,٥٥	١٣٨٠	٣٠٣	٪٢٤,١-	٪٢,٥٢
العراق								
عمان	٠,١٥	٦٠	٤٠٠	٠,٤٥	٨٠	١٧٨	٪٢١,٩٧	٪١٦,٢٢-
قطر				٠,٠١	١٠	١٠٠٠		
الكويت				٠,٠١	٣٠	٣٠٠٠		
لبنان								
ليبيا								
مصر	٠,٣٦	١٠٨٠	٣٠٠٠	٠,٣٢	٨٤٠	٢٦٢٥	٪٢,٣٦-	٪٢,٦٧-
المغرب								
موريتانيا	٥٦,٠	١٥٨٤٠	٢٨٣	٣٧,١١	١١٢٥٠	٣٠٣	٪٨,٢٣-	٪١,٣٩
اليمن								
جملة الصادرات	١٤٢,٩٦	٢٩٥٩٠	٢٠٧	١١٤,٧٥	٢٨١٢٠	٢٤٥	٪٤,٣٩-	٪٣,٤١
جملة الواردات	٢٦٦,٤١	١٧٢١٣٠	٦٤٦	٢٣٨,٩٢	٢٢٩٥٧٠	٩٦١	٪٢,١٨-	٪٧,٩٤

جمعت وحسبت من:

جامعة الدول العربية -المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (١٩٩٧). "الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية" المجلد رقم ١٧، الخرطوم، السودان.

جدول رقم (٣) مؤشرات التجارة للضأن والماعز فى الدول العربية فى التسعينات

الدولة	صادرات الضأن والماعز الحى متوسط(٨٩-٩٣)			صادرات الضأن والماعز الحية فى عام ١٩٩٦			معدل النموالسنوى٪	
	الف رأس	الف دولار	متوسط سعر الرأس بالدولار	الف رأس	الف دولار	متوسط سعر الرأس بالدولار	فى الكمية	فى السعر
الاردن	٣٤٥,١٧	١١١٤٠.	٣٢	٧٣٩,٥	٨٨١١٠.	١١٩	٪١٥,٢٤	٪٢٦,١٢
الامارات	١٩,٨٧	٢٤١٠.	١٢١	٥٤,٤	٤٥٨٠.	٨٤,٢	-٪٢٥,٩١	٪٣٧,٧٥
البحرين				٠,٠١	٢	٢٠٠		
تونس	١٢,٣٢	١٨٢٠.	١٤٨					
الجزائر								
جيبوتي								
السعودية	٢٥٣,٣٦	٢٢٣٣٠.	٨٨	٣٨٤,٦٦	٣٣٨٧٠.	٨٨	-٪٨,٣٥	-٪٠,٠٢
السودان	١٢٨٥,٣	٩٩٤٥٠.	٧٧	١٢٤٤,٩٣	٧٥٨٨٠.	٦١	-٪٠,٦٤	-٪٤,٧٧
سوريا	٩١٠,٠٦	١٢٥١٢٠.	١٣٧	٥٨٩,٢٧	٢٣٥٧٠.	٤٠	-٪٨,٦٩	-٪٢٤,٦٩
الصومال	٣٩٥,٤٤	٢٠٤٤٠.	٥٢	١٧٠,١٠	٦٨٧٠.	٤٠	-٪١٦,٨٧	-٪٤,٩٣
العراق	٣٨,٤٧	٤٢٥٠.	١١٠	٢٩,٩٢	٣٠٣٠.	١٠١	-٪٥,٠٣	-٪١,٧٤
عمان	٤٢,١٥	٣٠٦٠.	٧٣	٥٩٤,٣٠	١٦٦١٠.	٢٨	-٪٥٢,٩٢	-٪١٩,٠٩
قطر	٤٧,١٩	٢٢٩٠.	٤٩	٥٧,٠٠	٥٣٥٠.	٩٤	٪٣,٧٨	٪١٣,١٩
الكويت	٥,١٩	٢٦٠.	٥٠	٠,١٠	٣	٣٠	-٪٧٨,٩٩	-٪١٠,٢٦
لبنان								
ليبيا								
مصر	٨١,٣٩	٥٢٢٠.	٦٤	٨٦,٧٦	٤٣٦٠.	٥٠	٪١,٢٨	-٪٤,٨٨
المغرب								
موريتانيا	٤٣٥,٠٠	٢٢٧٩٠.	٥٢	٤٥٠,٩٨	٢٤٤٩٠.	٥٤	٪٠,٧٢	٪٠,٧٢
اليمن								
جملة الصادرات	٣٨٧٠,٩	٣٢٠٥٨٠.	٨٢,٨	٤٤٠١,٩	٢٨٦٧٢٥	٦٥,١	٪٨,٣٢	-٪١١,٨٦
جملة الواردات	١٢١٠٥,٣٩	٨٠٧٣٣٠.	٦٧	٩١١٦,٥٨	٧٦٩٤٨٠.	٨٤	-٪٥,٦٧	٪٤,٧١

جمعت وحسبت من:

جامعة الدول العربية -المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (١٩٩٧). "الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية" المجلد رقم ١٧، الخرطوم، السودان.

تقدمها بعض الحكومات، كان وراء زيادة أعداد صادرات الأردن وسوريا من ناحية وعمان من ناحية أخرى، حيث إن هذه القبائل لا تحمل هوية أو جنسية بمعناها الدقيق. وقد انخفض متوسط سعر تصدير الأغنام الحية من الأسواق العربية بمعدل حولى ١٢٪ خلال التسعينات، ولكن كانت صادرات الأغنام والماعز من الأسواق العربية أكثر ازدهارا خلال التسعينات عن صادرات الأبقار، حيث زادت بمعدل حوالى ٨٪ سنويا. وفرص منافسة صادرات الأغنام العربية فى السوق العالمى كحيوانات حية محدود للغاية، لأن الذوق العالمى لا يهتم بالضأن ذات الذيل السميك. لهذا ففرصتها هى أن تسوق كذبائح، أو لحوم مجمدة أو مبردة، أو تخلط السلالات المحلية بالسلالات الأجنبية للتخلص من الذيل السميك.

وصادرات الدول العربية من اللحوم المجمدة والمبردة - جدول رقم (٤) ضئيل للغاية، فلم يتعد ٣٨ ألف طن فى عام ١٩٩٦، وقد تراجعت هذه الكميات بمعدل حوالى ٤٨٪ سنويا خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٦، ولكن ارتفع سعر التصدير بمعدل حوالى ١٧٪ سنويا خلال نفس الفترة. وفى المقابل تستورد الدول العربية حوالى ٣٧١,٤٨ ألف طن (عام ١٩٩٦) من اللحوم المجمدة والمبردة والمصنعة، وإن كانت هذه الكمية قد تراجعت بمعدل ٢٪ خلال التسعينات، ومصر هى المستورد الرئيسى للحوم المجمدة فى الوطن العربى.

قدرة الإنتاج المحلى من اللحوم الحمراء على منافسة المستورد:

من المؤشرات الهامة للتعرف على القدرة التنافسية لإنتاج الدول العربية من اللحوم الحمراء على منافسة المستورد منها فى السوق المحلى، مقارنة سعر المنتج بسعرالحدود(Border Price)، فإن كانت هذه النسبة تعادل الواحد الصحيح أو تقل عنه كان للإنتاج المحلى فى السوق العربى قدرة تنافسية مقابل المستورد. أما لو كان سعر المنتج المحلى أعلى من سعر الحدود دل ذلك على أن قدرة الإنتاج المحلى على منافسة المستورد غير متوافرة. هذا بفرض أن السعر المحلى غير متأثر بتدخلات حكومية فى آليات السوق.

ويتضح من الجدولين رقمى (٥ ، ٦) ، أن بيانات سعر المزرعة للحوم الحمراء متوفرة فقط لعدد محدود من الدول العربية، بينما تتوافر لعدد أكبر من الدول كسعر جملة وسعر تجزئة. لهذا حاولت الدراسة إيجاد متوسط نصيب المنتج فى دولار المستهلك من البيانات المتوفرة لتشتق سعر المزرعة لكل دولة باستخدام سعر التجزئة.

ويتضح من الجدولين رقمى (٥ ، ٦)، أن نصيب المنتج فى سعر التجزئة (دولار المستهلك) عام

جدول رقم (٤) مؤشرات التجارة للحوم الحمراء عدا الحيونات الحية فى الدول العربية فى التسعينات

الدولة	الصادرات كمتوسط(٨٩-٩٣)			الصادرات افى عام ١٩٩٦			معدل النموالسنوى٪	
	الف طن	الف دولار	متوسط سعر الطن	الف طن	الف دولار	متوسط سعر الطن	فى البكمية	فى السعر
الاردن	٠,١٢	١٤٠	١١٦٧	٠,٠٢	٤٠	٢٠٠٠	-٣٥,٨٤٪	١٠,٧٨٪
الامارات	٧,٢٧	١١٤٧٠	١٥٧٨	١١,١١	١٧٩٢٠	١٦١٣	٢١,٢٪	٠,٤٤٪
البحرين	٠,٥	٧٠٠	١٤٠٠	٠,٠٧	١١٠	١٥٧١	-٣٩,٣٢٪	٥,٧٨٪
تونس	٠,٠٢	٥٠	٢٥٠٠					
الجزائر	٠,٠١	١٠	١٠٠٠	٠,٠٣	٨٠	٢٦٦٧	٢١,٩٧٪	٤٩,٠١٪
جيبوتي								
السعودية	٢,٢٤	٤٤٩٠	٢٠٠٤	٣,٨٣	٧٩١٠	٢٠٦٥	١٠,٧٣٪	٠,٦٪
السودان	١,٠٩	٣٢٩٠	٣٠١٨	١١,٩٢	٢٨٢٩٠	٢٣٧٣	٤٧,٨٤٪	-٤,٨١٪
سوريا								
الصومال								
العراق								
عمان	٠,٨٨	١١٢٠	١٢٧٣	٤,٥٢	٧٨٠٠	١٧٢٦	٣٢,٧٣٪	٦,٠٩٪
قطر	٥,١٨	١٠٣١٠	١٩٩٠	٥,٥	١١١٧٠	٢٠٣١	١,٢٪	٠,٤٪
الكويت	٠,٤٤	٨٠٠	١٨١٨	٠,٢٣	٤٤٠	١٩١٣	-١٢,٩٧٪	١,٠٢٪
لبنان								
ليبيا								
مصر	٢٧,٧٥	٢٥٩٦٠	٩٣٥	٠,٨٨	١٤٠٠	١٥٩١	-٦٩,٠٢٪	
المغرب								
موريتانيا								
اليمن								
جملة الصادرات	٤٥,٥	٥٨٣٤٠	١٢٨٢,٢	٣٨,١	٧٥١٦٠	١٩٧٣	-٤٧,٦٦٪	١٧,١٤٪
جملة الواردات	٤١٢,٩٧	٦٩١٧٣٠	١٦٧٥	٣٧١,٤٨	٦٩٨٦٢٠	١٨٨١	-٢,١٢٪	٢,٣٢٪

جمعت وحسبت من:

جامعة الدول العربية -المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (١٩٩٧). "الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية" المجلد رقم ١٧، الخرطوم، السودان.

جدول رقم (٥)

أسعار لحم البقر فى الاسواق العربية فى عام ١٩٩٦

الدولة	دولار للطن			الانتشار السعرى للدولار (٪)			النموالسنوى فى سعر الطن (٪) ١٩٩٢-١٩٩٦
	سعر المزرعة	سعر الجملة	سعر التجزئة	نصيب المنتج	هامش المنتج	هامش تجارة الجملة	
الاردن	٤٢٢٤,٠	٤٨٢٨	٥٦٣٢	٧٥٪	١٠,٧٪	١٤,٢٧٥	٦,٤٦٪
البحرين		٢٦٥٢	٣١٨٣			١٦,٦٨٪	-٠,٠٧٪
تونس	٢٢٩٣,١	٢٤٥٧,٦١	٦٢٦٤,١٥	٣٦,٦٪	٢,٦٣٪	٦٠,٧٧٪	٠,٠٣٪
الجزائر			٥٥١٨,٥٨				-٦,٣٧٪
السعودية		٥٣٤٠	٦٢٢١,١		١٤,١٦٪		١,٢٢٪
السودان		١٠٥٠	١٢٦٠			١٦,٦٧٪	-١٧,٦٢٪
سوريا		٢٧٤٩,١١	٣٠٦٤			١٠,٣٪	-٥,٠٢٪
العراق		٢٣١٠	٢٤٧٥			٦,٦٧٪	
عمان			٥٧٢٠				٢,٦٣٪
مصر	٢٦٩٧,٢٤		٤٥٧١,٦	٥٩٪			٨,٢٢٪
المغرب			٧٠٤٥,٢				١٠,٢١٪
موريتانيا	١٢٥٠	١٦٦٦	٢٦٥٧	٤٧٪	١٥,٦٦٪	٣٧,٣٪	٩,٢١٪
اليمن	٣٠٠٠		٤٠٠٠	٧٥٪			-١٥,١٥٪

جمعت وحسبت من:

جامعة الدول العربية -المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (١٩٩٧). "الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية" المجلد رقم ١٧، الخرطوم، السودان.

جدول رقم (٦)

أسعار لحم الضأن فى الاسواق العربية فى عام ١٩٩٦

الدولة	دولار للطن			الانتشار السعرى لدولار المستهلك			معدل التغير السنوى فى السعر للفترة (٪) ١٩٩٢-١٩٩٦
	سعر المزرعة	سعر الجملة	سعر التجزئة	نصيب المنتج	هامش المنتج	هامش تجارة الجملة	
الاردن	٤٩٢٨	٥٦٣٢	٦٣٣٦	٧٧,٧٨٪	١١,١٪	١١,١١٪	٤,٥٨٪
البحرين			٢٦٥٢			١٠٪	-٠,٠٨٪
تونس	٢٨٩١,٣	٣٠٧٠,٧٨	٦٧٣٢,٧٤	٤٢,٩٤٪	٢,٧٪	٥٤,٤٪	٢,٤٣٪
الجزائر			٨١٩٢,٤٥				-١٦,٤٨٪
السعودية		٥٣٤٠	٦١٦٧,٧			١٣,٤٪	٠,٠٩٪
السودان		١٦٨٠	١٩٦٠			١٤,٣٪	-١٤,٧١٪
سوريا		٤٠١٤,٢٢	٤٤٩٢,٨٩			١٠,٦٥٪	-٤,٥٣٪
العراق		٢٤٧٥	٣٣٠٠			٢٥٪	٦٥,٢٢٪
عمان			٢٥٨٧				٠,٠٥٪
مصر	٢٨٣٩,٦		٥٨٨٩,٣٤	٤٨,٢٢٪			١١,٧٤٪
موريتانيا	١٣٣٣	١٤٥٠	٣٠٤٩	٤٣,٧٢٪	٣,٩٪	٥٢,٦٪	-١٤,٤٤٪
اليمن	٥٠٠٠		٨٠٠٠	٦٢,٥٪			-٥,١٨٪

جمعت وحسبت من:

جامعة الدول العربية -المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (١٩٩٧). "الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية" المجلد رقم ١٧، الخرطوم، السودان.

١٩٩٦فى تونس ومصر وموريتانيا يتراوح بين ٣٦,٦٪ - ٥٩٪ ، وهذا يدل على أن سعر المزرعة المسجل هو سعر الحيوان الحى، وليس ما يعادله من لحم عند باب المزرعة. أما هذا النصيب فقدر بحوالى ٧٥٪ فى الأردن واليمن، أى أن هامش السعر بين المنتج والمستهلك ٢٥٪ من سعر المستهلك. وهذه النسبة أقرب إلى ما تم تقديره فى دراسة سابقة عن مصر بعد تعديل وحدة القياس لتصبح معادل طن لحوم فى كل المراحل. والخطوة التالية هى مقارنة سعر الطن من اللحوم المنتجة محليا كسعر باب مزرعة بسعر الحدود، وهو سعر اللحوم عالميا. ولجأت الدراسة إلى أسلوبين، كل يؤدى لمضمون معين لمعنى القدرة التنافسية للإنتاج المحلى - جدول رقم (٧).

جدول رقم (٧) تقدير سعر المزرعة وسعر الحدود للحوم الحمراء فى الدول العربية

الدولة	سعر المزرعة (دولار للطن) فى عام ١٩٩٦
الاردن	٤٢٢٤
البحرين	٢٣٨٧
تونس	٢٢٩٣
الجزائر	٤١٣٨
السعودية	٤٦٦٦
السودان	٩٤٥
سوريا	٢٢٩٨
العراق	١٨٥٦
عمان	٤٢٩٠
مصر	٢٦٩٧
المغرب	٥٢٨٤
موريتانيا	١٢٥٠
اليمن	٣٠٠٠
السعر العالمى (سعر الحدود)	١٨٨١

المصدر : جمعت وحسبت من:

جامعة الدول العربية -المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (١٩٩٧). "الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية" المجلد رقم ١٧، الخرطوم، السودان.

John Mellor. (1992). " Food for Development in a Market-Oriented World". John Mellor Associates Wash. DC.

إن مقارنة سعر الحدود للحوم المستوردة وصول ميناء الاستيراد بسعر المنتج كمعادل طن لحوم محلية، يعطى مؤشرا لمدى قدرة الإنتاج المحلى على منافسة المستورد، أى تنمية الإنتاج لسد الفجوة السوقية من اللحوم الحمراء. وفى هذا التقدير تمت مقارنة متوسط سعر الحدود للحوم الحمراء (سعر الاستيراد) بسعر المزرعة المشتق فى كل دولة، كما يتبين من الجدول رقم(٧)، ومنه يتضح أن الإنتاج المحلى فى كل من السودان وموريتانيا فقط هو القادر على منافسة المستورد (ولو توافرت بيانات عن الصومال أو جيبوتى لكانت نفس النتيجة). ولكن فى باقى الدول العربية يفوق السعر المحلى ذلك المستورد. وهو أمر طبيعى، لأن الدول الأربع المذكورة تتمتع بميزة نسبية فى الموارد فى إنتاج اللحوم الحمراء. وقد يرى البعض أن هذا أمر غير دقيق لأن اللحوم المحلية تباع غالبا طازجة والمستورد إما مجمد أو مبرد، وهما نوعيتان مختلفتان، وربما مال البعض إلى أن الطازج ذو نوعية أفضل. ولكن معروف أن اللحوم من ماشية "الزيبو" فى هذه الدول أقل جودة من ماشية اللحم الأوروبية، طالما لم يتم تحسينها، وطالما لا تحصل على كفايتها العلفية، وطالما هى عرضة أكبر للأمراض. وقد يكون لافتا للنظر أن السعر المحلى فى العراق أقل من المستورد أو يعادله، وهذا مرجعه للسياسات السعرية المتبعة (سعر جبرى). ويبدو أن السعر المحلى فى سوريا أقرب الأسعار لسعر الحدود من بين الدول الأخرى عدا دول الميزة النسبية.

مؤشرات السعر وقدرة الإنتاج المحلى على منافسة الواردات عند اكتمال تحرير التجارة:

بعد تطبيق اتفاقيات جولة أورجواى تعهدت دول مجلس الوحدة الأوروبية بخفض الدعم على أسعار صادرات اللحوم الحمراء بنسبة ٤٠٪، ومنتجات الألبان بنسبة ٢٥٪ فى عام ٢٠٠٠، وتعهدت أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية بأن تخفض الدعم على صادراتها بصورة معنوية، جدول رقم (١). و هذا مؤداه تخفيف الضغط على المنتجين المحليين من أثر انخفاض أسعار المنتجات المستوردة المنافسة.

ومن جهة أخرى فإن عديدا من نماذج المحاكاة التى أجرتها المؤسسات العالمية، بينت أنه لا يتوقع نمو كبير فى أسعار اللحوم الحمراء عالميا، حتى بعد تخفيض الدعم عن صادرات دول الوحدة الأوروبية وأمريكا. ويتضح من الجدول رقم (٨) أن محاكاة الآثار المترتبة على تطبيق التزامات تحرير التجارة سوف لا تؤدى لنمو فى أسعار اللحوم بأكثر من ٧-١١٪ ، على مدى ١٠-١٥ سنة، ويرجع ذلك لتوقعات زيادة العرض المنتج بواسطة الدول الأوروبية والأمريكية واستراليا ونيوزيلندا، علاوة

على التقدم التكنولوجى، وزيادة إنتاج بدائل اللحوم الحمراء. وبالرجوع إلى جدولى (٥)،(٦)، يتبين أنه خلال التسعينات لم يحدث نمو كبير فى أسعار اللحوم الحمراء، إلا فى العراق فقط، خاصة الضأن، ولكن هذا يرجع لمحنة الشعب العراقى الحالية، وهو أمر مؤقت. وحدث انخفاض فى أسعار اللحوم الحمراء بنوعيها فى كل من البحرين، والجزائر، والسودان، وسوريا، واليمن. بينما عادل ارتفاع أسعار لحوم الماشية انخفاض كبير فى أسعار الضأن فى موريتانيا. وكان معدل الزيادة فى أسعار اللحوم الحمراء فى السعودية وتونس وعمان ضئيلا (فى حدود ٢,٥٪)، والزيادة فى أسعار اللحوم الحمراء فى مصر والمغرب والأردن كانت فى المدى المتوقع لزيادة الأسعار العالمية. لهذا من المتوقع أن تبقى العلاقة بين السعر المحلى والعالمى كما بينها الجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)

نتائج نماذج السوق لمحاكاة أثر تطبيق التزامات جولة أورجواى لتحرير التجارة

وجه المقارنة	(٪) لتوقعات الزيادة في أسعار الأعلاف واللحوم والألبان في عام ٢٠١٠		
النموذج	حبوب الاعلاف	اللحوم الحمراء	منتجات الألبان
وزارة الزراعة الأمريكية	٨-١٩٪	٧٪	٨٤٪
المعهد الدولى لتحليل النظم التطبيقية	١٣٪	١١٪	٣٤٪

المصدر: جمعت وحسبت من:

ECWA/FAO Joint Division. (1975). "Alternative Strategies For Agricultural Development in Jordan". FAO, Rome.

USDA: Foreign Agricultural Service. (1994). GATT/ Uruguay Round Fact Sheets". Wash. DC USA.

John Mellor. (1992). " Food for Development in a Market-Oriented World". John Mellor Associates Wash. DC.

القدرة التنافسية للصادرات العربية من اللحوم الحمراء

يبين الجدول رقم (٩) مقارنة سعر التصدير لأنماط اللحوم الحمراء فى كل دولة عربية بالمتوسط العالمى لسعر تصدير نفس الأنماط. وحسبت النسبة المئوية لسعر التصدير لكل نمط فى كل قطر إلى المتوسط العالمى كمقياس ظاهرى للقدرة التنافسية للدول العربية فى السوق العالمى للحوم الحمراء. فبالنسبة للأبقار الحية كان سعر التصدير من بعض الأسواق العربية أقل من المتوسط العالمى، وهى أسواق كل من عمان، جيبوتى، السودان، الصومال، موريتانيا، أى حوالى ٣٤٪، ٣٦٪ ، ٥١٪، ٥٨٪، ٥٨٪ من المتوسط العالمى على الترتيب. وبلغ متوسط سعر تصدير الرأس من الأسواق العربية حوالى ٢٤٥ دولارا فى عام ١٩٩٦، أى حوالى ٤٧٪ من متوسط سعر التصدير العالمى. وقد يبين هذا المتوسط المنخفض أن للدول العربية قدرة على تصدير الأبقار الحية بسعر يقل عن السوق العالمى، مما يعطيها الميزة النسبية والقدرة التنافسية. وقد يعنى أيضا أن الدول العربية تصدر أبقاراً حية منخفضة الجودة (الوزن الحى ونوعية اللحم، وتخرج من سوق غير مأمون صحيا)، كما يعنى أن سوقها محدود الطلب ويقتصر على موسم عيد الأضحى. وبالرجوع للجدول رقم (٢) يتبين أن أهم دول عربية مصدرة للأبقار الحية هى السودان والصومال وجيبوتى وموريتانيا. وانخفاض سعر الأبقار فى هذه الدول الرئيسية المصدرة بقدر ما يوحى بتوافر الميزة النسبية، بقدر ما يعكس أيضا انخفاض الجودة والوزن التسويقى، وارتفاع احتمالات الإصابة بالأمراض. ورغم كل ذلك تبقى هذه الدول الأربع هى المناطق الواعدة لتحقيق قدرة تنافسية للوطن العربى فى تصدير اللحوم الحمراء من البقر.

وبعكس أسعار الصادرات العربية من الأبقار، يبين الجدول رقم (٩) أن متوسط سعر التصدير للرأس من الأغنام الحية كان أعلى من متوسط سعر التصدير العالمى، حيث بلغ متوسط الأسواق العربية حوالى ٦٦دولارا فى عام ١٩٩٦، أى حوالى ١٢٦٪ من المتوسط العالمى، والأخير يمثل متوسط سعر أغنام "المار ينو" والأغنام الصينى (الأنماط الرئيسية للصادرات) فى السوق العالمى والتى بلغ متوسط سعرها حوالى ٥٢,٥ دولارا للرأس. وكان سعر التصدير للأغنام الحية أقل من متوسط سعر التصدير العالمى فى كل من عمان، والكويت، وسوريا، والصومال، ومصر، أى حوالى٥٣٪، ٥٧٪، ٧٦٪، ٧٦٪، ٩٥٪ من المتوسط العالمى على الترتيب. والارتفاع الطفيف فى سعر صادرات الأغنام الحية من السودان عن المتوسط العالمى، راجع لزيادة الطلب فى فترة محدودة هى عيد الأضحى الذى تعتبر السودان فيه سوقا هاما لتوريد الأضاحى. وهناك دول مثل دول مجلس

جدول رقم (٩) القدرة التنافسية للصادرات العربية من اللحوم الحمراء فى عام ١٩٩٦

الدولة	الابقار الحية		الاغنام الحية		اللحوم الحمراء	
	دولار للرأس	القدرة التنافسية ٪	دولار للرأس	القدرة التنافسية ٪	دولار للرأس	القدرة التنافسية ٪
الاردن			١١٩	٢٢٧	٢٠٠٠	٧٣
الامارات	١٣١٦	٢٥٠	٨٤	١٦٠	١٦١٣	٥٩
البحرين			٢٠٠	٣٨٠	١٥٧١	٥٨
تونس						
الجزائر					٢٦٦٧	٩٨
جيبوتي						
السعودية	١٨٧	٣٦	٨٨	١٦٨	٢٠٦٥	٧٦
السودان			٦١	١١٦	٢٢٧٣	٨٣
سوريا	٢٦٧	٥١	٤٠	٧٦		
الصومال			٤٠	٧٦		
العراق	٣٠٣	٥٨	١٠١	١٩٢		
عمان			٢٨	٥٣	١٧٢٦	٦٣
قطر	١٧٨	٣٤	٩٤	١٧٩	٢٠٣١	٧٥
الكويت	١٠٠٠	١٩٠	٣٠	٥٧	١٩١٣	٧٠
لبنان	٣٠٠٠	٥٧١				
ليبيا						
مصر			٥٠	٩٥	١٥٩١	٥٨
المغرب	٢٦٢٥	٥٠٠				
موريتانيا			٥٤	١٠٣		
اليمن	٣٠٣	٥٨				
جملة الصادرات			٦٦	١٢٦	١٢٧٣	٧٢
متوسط السعر	٢٤٥	٤٧	٥٢,٥	١٠٠	٢٧٢٢	١٠٠
العـــالمى	٥٢٤,٧	١٠٠				

{ (سعر التصدير من السوق العربية) / (متوسط سعر التصدير العالمى) X ١٠٠}

المصدر: جمعت وحسبت من: الجداول ارقام (٢، ٣، ٤) بالدراسة.

التعاون الخليجى والعراق تصدر نوعيات خاصة من الأغنام العربية ذات الطلب الخاص فى الوطن العربى، ولذلك يبلغ سعرها ضعف سعر الرأس من إنتاج الدول العربية الأخرى ويزيد كثيرا عن متوسط السعر العالمى، وأهم طلب عليها هو فى دول الخليج العربى. وبصفة عامة فمازال الذوق العربى يفضل الأغنام ذات الذيل السميك، مما يعطى لها هذه الأهمية.

ولكل ذلك ترى الدراسة أن تغطية احتياجات السوق العربى من الأبقار والأغنام من خلال التجارة البينية أمر هام للغاية، لرخص أسعار لحوم الأبقار والأغنام من الدول الرئيسية المصدرة، حتى مع انخفاض نوعيتها، لأن أكثر من ثلث سكان العالم العربى تحت خط الفقر، ويحتاجون للحوم منخفضة السعر. والعامل المحدد هنا لعدم نمو التجارة البينية فى هذا الشأن، عدا موسم عيد الأضحى، هو الحالة الصحية، وانتشار الأوبئة، فى مناطق الإنتاج الرئيسية فى السودان والصومال وموريتانيا وجيبوتى.

ويتضح أن للدول العربية قدرة تنافسية فى نمط اللحوم المجمدة والمبردة، حيث يتراوح سعر التصدير من الدول العربية بين ٥٨٪ - ٩٨٪ من متوسط سعر التصدير العالمى، أى حوالى ٧٢٪ فى المتوسط. ولكن مازالت الكميات المصدرة ضئيلة للغاية كما أوضحت الدراسة سابقا. وهذا يؤكد أن إنشاء شركات تسويق وتجهيز وتصنيع وتعبئة ونقل وتخزين اللحوم فى الوطن العربى أمر هام للغاية للتغلب على مشكلة ضعف الطلب العالمى على الحيوانات الحية المصدرة من الدول العربية ولإيجاد الإمكانات الكافية لتحقيق متطلبات الأيزو الصحية والبيئية مستقبلا. وهو مشروع تكاملى هام للغاية.

الميزة النسبية وكفاءة الاستثمار

من مؤشرات كفاءة الاستثمار، معامل رأس المال المستثمر .(ICOR) وهو يعنى عدد الدولارات اللازمة لتوليد دخل سنوى مقداره دولار واحد، ويعنى أيضا عدد السنوات اللازمة لاسترداد دولار واحد مستثمر فى مشروع معين. وعلى ذلك كلما زادت قيمة معامل الاستثمار يعنى انخفاض كفاءة الاستثمار. وقد قدرت دراسة استراتيجية وبرامج الأمن الغذائى العربى، التى أنجزتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، معامل رأس المال المستثمر فى القطاعات الزراعية المختلفة، ومنها الإنتاج الحيوانى والداجن والسمكى. وبينت أن معامل رأس المال للإنتاج الداجن يقل عن الواحد الصحيح، وللحوم الحمراء والألبان فى الوطن العربى يساوى الواحد الصحيح، بينما يبلغ فى الإنتاج

السمكى حوالى٢,٤ ، وفى الحبوب ٥,٧٨، وفى إنتاج الزيوت ٢,١٤، وفى إنتاج السكر ٤,٦ وفى القطاع الزراعى ككل حوالى ٣,٥ ، وهذا يبين أن إنتاج اللحوم الحمراء فى الوطن العربى، خاصة فى الدول ذات الموارد الطبيعية الزراعية الكبيرة يعتبر نشاطا جاذبا للاستثمار، بصورة تفوق أنشطة الإنتاج النباتى بدرجة عالية.

الآثار المرتقبة لتحرير التجارة على قطاع اللحوم الحمراء

خطت عدة دول عربية خطوات حثيثة فى شأن التحرر الاقتصادى، ولكن تحرير التجارة فى ظل اتفاقات جولة أورجواى سوف يجبرها على الإسراع فى فتح أسواقها الزراعية، وبالتالى توجيه مواردها نحو تحقيق الميزة النسبية فى استغلال مواردها الزراعية، ليس فقط فى السلع ذات القدرة التنافسية التصديرية بل أيضا فى تلك المطلوبة للسوق المحلى. والقدرة التنافسية مضمون أوسع لمبدأ الميزة النسبية. فالميزة النسبية تعنى الميزات التى تعكسها طبيعة الموارد الزراعية كما وكيفا والمستوى التكنولوجى فى مقتصد معين، والميزة التنافسية تزيد على ذلك توافر الإمكانات التسويقية من بنية أساسية تجارية، وتركيب مؤسسى كفء، وسياسات اقتصادية ملاءمة واستقرار سياسى واجتماعى.

والدول العربية ذات الموارد الزراعية لديها فرصة لتنمية صادراتها وتنشيط تجارتها، إذا أحسنت الاستفادة من تحرير التجارة والإصلاح الاقتصادى. لأن ذلك يعنى التخصص الإقليمى فى إنتاج عدد محدود من السلع الزراعية التى لكل قطر فيها ميزة تنافسية، وأن تتنحى الدول العربية عن مقولة إنها تملك مدى واسعا فنيا لإنتاج عديد من السلع الزراعية. فقضية السوق المفتوح الحر تعنى التخلى عن الحماية وإعمال المنافسة فى كل من السوق المحلى (منافسة المستورد للأسواق العربية)، والسوق العالمى (منافسة التصدير إلى الدول الأخرى). ولكن يبدو أن تلك الإصلاحات المرجوة فى التجارة الزراعية سوف تحدث بمعدل بطىء. فالدول العربية، بكل المقاييس، تحتاج فسحة من الوقت غير قصيرة لتغيير سياساتها للاستفادة من هذه التغيرات. وعلى الجانب الآخر سوف تستغل، الدول الصناعية قوى السوق وتجرى هذا التكيف بدرجة أقل مما تتطلبه الاتفاقات. هذا يعنى أن منظمة التجارة العالمية (WTO) يجب أن تكون دقيقة الأداء فى التأكد من أن الاتفاقات تنفذ بصورة عادلة. ولكن يجب النظر لمنظمة التجارة العالمية بصورة غير متشائمة لأنها مؤسسة تعطى الدول النامية ومنها العربية فرصة وجود منتدى منظم ومتخصص لتقدم من خلاله شكواها وتظلمها بشكل أكثر فاعلية عن ذى قبل.

وفى ضوء ذلك يقتضى الأمر التأكيد على أن توقعات المنافع من تحرير التجارة تعتمد لحد ما على تهيئة المناخ للفرص البديلة الجديدة للصادرات غير التقليدية ذات القيمة المضافة العالية. واللحوم الحمراء تعتبر ذات إمكانات كبيرة فى هذا الشأن فى عدة دول عربية، ربما تختفى حاليا خلف سياسات اقتصادية تبالغ فى تقييم سعر الصرف، أو تؤدى لسلسلة من التشوهات السعرية، أو اتباع نظم تسويقية متخلفة تفتقر للإطار التنظيمى والمؤسسى الكفء. ولكن فى ظل مناخ تنافسى عادل سوف تأخذ معايير الجودة والتعبئة والتغليف والتصنيع والتخزين والنقل دورها فى إبراز القدرة التنافسية للحوم الحمراء لتكون مصدرا هاما لزيادة الدخل وجلب حصيلة تصديرية كبيرة من العملات الحرة الأجنبية لعدد من الدول العربية.

وعلى الرغم من أن اتفاقات جولة أورجواى تعنى الإلغاء التدريجى للدعم عن المدخلات والمخرجات، وهو ما يراه البعض عائقا ضد حماية الصناعات المحلية ومنحها حوافز بهدف تنميتها، إلا أنه يمكن الاستفادة مما تشجعه منظمة التجارة العالمية من تقديم الدعم للبحث العلمى ونظم نقل التكنولوجيا، والتى لا تعتبرها الاتفاقات دعما للإنتاج. وهذا أمر إيجابى لو فطنت له الدول العربية فى مجال الإنتاج الحيوانى بصفة عامة وإنتاج اللحوم الحمراء بصفة خاصة. فقد أكدت دراسات علماء التنمية منذ الخمسينات والستينات، أمثال "سولو، وميلور" أن الدول الصناعية الكبرى قد حققت تقدمها الزراعى اعتمادا على التقدم التكنولوجى، أكثر منه على الأسلوب التقليدى فى زيادة كثافة المدخلات. كما تشجع، أو على الأقل لا تحظر، اتفاقات تحرير التجارة توجيه الدعم لتطوير البنية الأساسية من طرق ومواصلات، وغيرها. وهى عناصر تتعاضد مع تطوير البحث ونقل التكنولوجيا كبدائل لرفع الدعم عن المدخلات والمخرجات. بل إن علماء التنمية يؤكدون أن أثر هذه المكونات فى منظومة التنمية سيكون أكبر من سياسات الحماية والدعم للأسعار التى سادت فى الحقبة السابقة. ويدخل ضمن هذا الأمر رسم سياسات زيادة المتاح من المدخلات ومستلزمات الإنتاج، لضمان نجاح نقل التكنولوجيا. ولا يخفى أن الإصلاح المؤسسى فى مجال نقل التكنولوجيا. ومجال الإرشاد الحقلى يدخل ضمن هذه الحزمة البديلة المطلوب دعمها.

وفى شأن تنمية التجارة والصادرات لقطاع اللحوم الحمراء، يجب النظر إلى الدول العربية على أنها أربعة نظم لإنتاج اللحوم الحمراء. أولها نظام إنتاج لا يعتمد على توافر موارد طبيعية أو بشرية تعطى ميزات نسبية فى الإنتاج، ولكن يعتمد على خلق أنشطة للتوظف وتشغيل رأس المال، وتوفير

منتجات طازجة ذات نوعية خاصة محليا، مثل الأغنام العربى والنجدى، وإنتاج الحليب الطازج من ماشية حلوب، ومن ثم ضرورة تسمين الذكور الناتجة لزيادة القيمة المضافة. ويشمل بصفة أساسية دول مجلس التعاون الخليجى. وتستورد كميات كبيرة من الضأن الأسترالى والصينى لسد حاجة المقيمين من غير مواطنى هذه الدول، وتستورد كميات أخرى من الأغنام والأبقار كأضاحى فى المواسم الدينية من نوعيات منخفضة السعر والجودة من السودان والصومال وجيبوتى وموريتانيا. وأسواق اللحوم الحمراء بها لن تتأثر كثيرا بتطبيق اتفاقات التجارة الحرة لارتفاع مستوى المعيشة، ولأن الإنتاج المحلى لا يدخل فى إطار المنافسة أصلا.

والنظام الثانى يعتمد على إنتاج أعلاف خضراء مروية ومخلفات المحاصيل والطحن والعصر كمصادر علفية إضافية فى تسمين ذكور القطعان الحلوب ومن ثم تعتبر تكاليف الفرصة البديلة لإنتاج اللحوم الحمراء فيها مرتفعة، وسوف تبقى مرتفعة وأعلى من المنتجات المستوردة، حتى بعد رفع الدعم عن صادرات أوروبا وأمريكا وتشمل: مصر ومناطق زراعية هامة فى كل من سوريا والعراق والمغرب وتونس و الجزائر والأردن و لبنان. ويشمل النظام الثالث مناطق أخرى كبيرة فى هذه الدول (عدا مصر) مطرية أو بعلية يقل فيها معدل الأمطار عن ٣٠٠مم. هذه المناطق تستغل حاليا لإنتاج محاصيل غذائية أساسية من الحبوب، برغم أن ميزتها النسبية هى فى تربية قطعان الضأن كنمط هام فى الطلب العربى على اللحوم الحمراء، وبرغم أن غلة هذه المحاصيل منخفضة وعرضة لمخاطرة نقص مستوى الأمطار بصورة متكررة، فإن المنتجين يحاولون التغلب على ذلك بعدم تكثيف استخدام المدخلات أو بعدم تبنى أى تقنيات حديثة مكلفة. والمنتجون يصرون على ذلك من أجل تأمين احتياجاتهم من الحبوب الغذائية. وهو قرار رشيد فى ظل الظروف القائمة لأن البنية الأساسية وسبل الاتصالات والمواصلات، ونظم التسويق لا تسمح لهم بإمدادات كافية من الحبوب الغذائية من مناطق الإنتاج المتخصصة، أو من الأسواق الحضرية.

وتجدر الإشارة إلى أن استيراد اللحوم الحمراء إلى دول النظامين الثانى والثالث سوف يستمر لأن هناك عجزا فى الإنتاج عن تغطية الطلب المتوقع، خاصة إذا استمر نمو الإنتاج بمعدله الحالى. وهذا يعنى أنه مع تطبيق اتفاقية التجارة الحرة و إزالة معوقات الاستيراد، لن تؤدى الواردات إلى إعاقة الإنتاج المحلى بل ستساعد على سد فجوة فى الاستهلاك تساعد على استقرار الأسعار كما تساعد على إعادة هيكلة نظم الإنتاج المحلية نحو تحقيق الكفاءة الاقتصادية فى الإنتاج والتسويق. ليس

هذا فحسب بل إن استيراد اللحوم الحمراء، والمتوقع أنها ستظل أرخص من أسعار الإنتاج المحلى (بدون إغراق)، سوف يساهم فى إشباع طلب الفئات منخفضة الدخل فى كثير من شرائح المجتمع فى هذه الدول العربية، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن هذه الفئات الفقيرة تعانى أصلاً من نقص فى البروتين الحيوانى فى غذائها اليومى.

والنظام الرابع رعوى و لكنه يحتاج لتطوير كبير حتى يمكن دفع الميزة النسبية فى هذه الدول لتبلغ مستوى القدرة التنافسية فى السوق العالمى و تشمل السودان و الصومال وجيبوتى وموريتانيا. فغياب البنية الأساسية وعدم الاستقرار فى مناطق كثيرة، والافتقار لرأس المال، يجعل إنتاج مناطق شاسعة فى هذه الدول بمعزل عن السوق. ليس هذا فحسب بل إن تقلبات سقوط الأمطار، والتى تصل أحيانا لحد الجفاف، يؤدى لنفوق أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية، أو على الأقل انخفاض أوزانها، ولو بقيت للسنة القادمة، حتى لو صادفت موسما جيدا من الأمطار، فلن تبلغ وزنا تسويقيا مناسبا، أو نوعية لحم أفضل، بل تصبح أكبر عمرا.

ومن جهة أخرى كما أوضحت الدراسة فى جزء سابق (جدول رقم ٨) أنه حتى بعد تنفيذ اتفاقات تحرير التجارة بالكامل سوف تبقى الأسعار العالمية أقل من أسعار المنتجات المحلية فى كل الدول العربية ما عدا السودان و الصومال و موريتانيا وجيبوتى (وربما سوريا بالنسبة لإنتاج الأغنام). لكن هناك محددات ومعوقات اقتصادية وفنية وطبيعية واجتماعية وسياسية لا تجعل الميزة النسبية لهذه الدول فى إنتاج اللحوم الحمراء ترقى إلى مرتبة الميزة التنافسية، وحتى لو صح فرض اقتراب أسعار اللحوم الحمراء المستوردة من الأسواق الأمريكية أو الأوروبية من الأسعار المحلية نتيجة خفض الدعم على صادرات تلك الدول إلى الدول العربية، فسوف تبقى أسواق كل من نيوزيلندة وأستراليا والأرجنتين مصدراً لصادرات رخيصة منافسة من اللحوم الحمراء حيث ينعم الإنتاج فى تلك الدول بموارد رعوية كثيفة.

مجالات العمل العربى للحد من الآثار السلبية لتحرير التجارة الدولية

يعتبر السماح بالاستيراد و التصدير هو الفلسفة العامة للتجارة العالمية مستقبلاً طالما أن السلع مقدرة بسعرها الكامل دون دعم أو إغراق. و هذا يخلق منافسة عادلة تحفز تنمية نظم إنتاج اللحوم الحمراء محلياً فى الدول العربية التى تتيح مواردها الطبيعية فرصة تحقيق الميزة النسبية.

ولكن الإغراق قضية ليس من السهل الحكم عليها أو إثبات وقوعها من قبل الأسواق المضارة. ورغم ذلك فمن الضرورى أن تسعى الدول العربية جميعاً إلى سن قوانين منع الإغراق و إنشاء المؤسسات القادرة على متابعة تنفيذ هذه القوانين، سواء على المنتجات المستوردة أو المحلية، علاوة على الدفاع عن اتهامات الإغراق المزمع رفعها من قبل الدول الأخرى المستوردة من الدول العربية فى حالة إمكانية تصدير اللحوم إليها. وقضية توافر المعلومات السوقية فى هذا الشأن أمر هام للغاية حتى يمكن توفير المستندات الدالة على حدوث الإغراق، كما أن توافر وسائل الاتصال الكفء عالمياً ومحلياً تعضد من نجاح سياسات مكافحة الإغراق. ليس هذا فحسب بل لابد من توافر مجالس تسويقية للحوم الحمراء على المستوى القطرى تضم نخبة من المسوقين والمنتجين والمستهلكين وممثلين للحكومة تعمل على الكشف عن المتلاعبين فى السوق الذين يقومون بالإغراق، حيث إن أصحاب المصلحة المتنافسين هم وحدهم القادرون على كشف عمليات الإغراق وتقديمها لجهاز مكافحة الإغراق فى كل دولة. و يمكن للجامعة العربية أو المنظمات التابعة لها أن تتعاون فى هذا الشأن من حيث توفر المعلومات السوقية العالمية، وأيضاً تبنى قضايا مكافحة الإغراق بالتعاون مع الدول المضارة. و هذا يحتاج أن يكون لدى جامعة الدول العربية مكتب للتعاون مع منظمة التجارة العالمية(WTO) .

وتقترح الدراسة إنشاء شركات إقليمية تتوافر بينها المنافسة تضطلع بمهام تسويق اللحوم الحمراء والماشية والأعلاف، باعتبار أن التسويق الكفء هو المدخل الصحيح والحافز الرئيسى لتنمية الإنتاج. فالدول العربية المالكة لرأس المال والخبرة الفنية هى نفسها المستوردة الرئيسية للحوم الحمراء فى الوطن العربى، وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجى، ومصر، وأيضا تونس. والدول ذات الميزات النسبية والموارد الطبيعية والبشرية القادرة على الإنتاج الكبير للحوم الحمراء، عليها أن تهيئ المناخ لعمل هذه الشركات فى أراضيها، باعتبار أنها السوق الرئيسى للتصدير. وهذا المناخ يتطلب تعديل السياسات الاقتصادية، بإعطاء ميزات خاصة للاستثمار، والتملك للشركات العربية بكافة صورها. وتقدم التعهدات الحكومية والضمانات الكفيلة بعمل واستمرار هذا النشاط بعيدا عن تغيرات المناخ السياسى. هذه الشركات سوف تعمل على توفير قدرات النقل والتخزين والتعبئة، والتغليف، وربما أيضا التصنيع للحوم الحمراء، والأعلاف المركزة. وأيضا سوف تعمل هذه الشركات على استقرار العرض والأسعار لصادرات وواردات الدول العربية من اللحوم الحمراء. وسوف توفر المناخ الحافز للمنتجين فى دول الميزة النسبية فى إنتاج اللحوم الحمراء، وهى السودان، والصومال،

وجيبوتى، وموريتانيا، وسوريا (بالنسبة للضأن والماعز). كما أنها سوف تكون مصدرا فى المستقبل لتمويل نشر التكنولوجيا الحيوية (التحسين الوراثى) والرعاية البيطرية فى دول المنشأ. وهذا أمر تمارسه بعض الشركات الخليجية حاليا ولكنها تعتمد على أسواق غير عربية مثل استراليا والصين. بل وبعضها يملك مزارع فى استراليا.

إن التغلب على عقبة الاشتراطات الصحية والبيئية لمنظمة التجارة العالمية يعتبر من القضايا التى تحتاج جهودا عربية مشتركة لأنها تتضمن توفير المال للتمويل والتكنولوجيا المتقدمة، والتدريب والتنمية البشرية، كما تحتاج لجهود قطرية فى شأن التشريعات المنظمة، وتحتاج أيضا لبرامج توعية لتنمية الوعى الصحى والبيئى لدى كل الأطراف العاملة فى السوق. وهنا تجدر الإشارة إلى أن توفير الوقاية من التلوث الكيميائى وسموم الميكروبات المتبقية فى المنتجات تتطلب الحماية منذ مرحلة الإنتاج، وليس فى مراحل لاحقة، لأن الأثر المتبقى قد لا يكون كافيا إزالته بوسائل التعقيم والحفظ المعروفة، وإذا كان هناك إصرار على ذلك فسوف يكون مكلفا للغاية، بل وسوف يؤدى لفقد كثير من القيمة الغذائية للحوم. ويجب النظر إلى الأمر على أنه قضية حماية للمستهلك العربى قبل أن يكون قضية تنمية صادرات، فالمواطن العربى أحق بالتمتع بلحوم خالية من أى إصابة أو تلوث. وصعوبة تحقيق ذلك أن الدول والمناطق ذات الميزات النسبية فى إنتاج اللحوم الحمراء لديها إنتاج نظم غير كثيفة رعوية مما يصعب معه التحكم فى الظروف الصحية. ولكن يمكن التغلب على تلك العقبات إذا استفادت هذه الدول من ميزات اتفاقيات التجارة الحرة فى جلب مساعدات الدول المتقدمة ذات الخبرة في حماية الماشية والأغنام والتى لديها نظم رعوية شبيهة مثل نيوزيلندا واستراليا. ويمكن أن تعاون المنظمات التابعة للجامعة العربية فى إيجاد نظام موحد لمواصفات اللحوم الحمراء فى الأسواق العربية والعالمية.

إن تنمية قطاع اللحوم الحمراء لابد أن يصاحبه توظيف اقتصادى كفء للموارد البشرية، فليس استيعاب الإنتاج الحيوانى الرعوى أو المروى لنسبة عالية من العمالة العائلية يعنى توظيفا اقتصاديا لها، بل ربما أدى ذلك لتخفيض القدرة التنافسية، لأن حساب عائد الفرصة البديلة لهذه العمالة الكثيفة قد يبرز أنها غير اقتصادية. وهذا يتطلب برامج للتنمية الريفية توجد فرصا للعمل غير زراعية تستوعب فائض العمالة العائلية الزراعية والرعوية، وهذا بدوره يولد دخلا إضافيا للأسرة المزرعية يزيد قدرتها على الاستثمار الكفء فى الثروة الحيوانية من خلال تبنى تكنولوجيا تحسين

السلالات والتغذية الأفضل والرعاية البيطرية. كما توفر التنمية الريفية البنية الأساسية من طرق ومواصلات ووسائل اتصال ومصادر طاقة، وهى المحددات الرئيسية لرفع الإنتاجية، لأنها تعنى توفير البنية التسويقية، ومن ثم توفر حوافز زيادة العرض بالتوسع الرأسى (زيادة الإنتاجية) أو الأفقى (بزيادة سعة الحيازة).

إن إيجاد مناخ السوق الملائم لتحرير التجارة يقتضى العمل على تحقيق نظم تسويقية تتوافر فيها مقومات التكامل الرأسى لمراحل السوق، وتكامل أفقى بين وحدات الإنتاج فى مرحلة التسويق، لتوفير ميزات السعة الكبيرة دون المساس بالغالبية من السعة المزرعية الصغيرة. هذا التكامل الرأسى والأفقى يخفض التكاليف التسويقية ويزيد حوافز الربح، دون خلق ضغوط ارتفاع الأسعار على المستهلك المحلى. ووسائل التكامل المعروفة فى الأسواق العالمية المتقدمة تأخذ ثلاثة أشكال هى: (١)التعاونيات كحركة شعبية ذات أهداف اقتصادية واجتماعية، وليست خاضعة لتدخلات حكومية، أو لأغراض سياسية. (٢) الشركات الكبرى متعددة المراحل والأغراض. (٣) النظام التعاقدى بين مراحل السوق ومؤسساته بشكل تضمنه تشريعات تسويقية متخصصة.

ويتمثل دور الدولة فى تنظيم السوق من خلال سن قوانين لمنع الاحتكار وضمان عدالة الممارسات التسويقية وحماية المستهلك، علاوة على دعم البحث وتطوير المنتجات، وتوفير المعلومات السوقية.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق اتفاقات جولة أورجواى لتحرير التجارة العالمية على القدرة التنافسية والميزة النسبية فى قطاع اللحوم الحمراء فى الدول العربية. وبينت الدراسة أنه رغم أن الوطن العربى يملك أكثر من ٤٧ مليون رأس من الأبقار، إلا أن صادراته بلغت ٠,٣٪ من حجم هذه القطعان، بل واستورد حوالى ٢٣٩ ألف رأس فى عام ١٩٩٦، ورغم أنه يملك حوالى ١٥١ مليون رأس من الأغنام إلا أنه صدر فقط ٣٪ من هذا العدد، واستورد حوالى ٩ مليون رأس. وبينت الدراسة أن الدول العربية ذات الموارد الزراعية لديها فرصة لتنمية صادراتها وتنشيط تجارتها، إذا أحسنت الاستفادة من تحرير التجارة والإصلاح الاقتصادى. لأن ذلك يعنى التخصص الإقليمى فى إنتاج عدد محدود من السلع الزراعية التى لكل قطر فيها ميزة تنافسية، وأن تتنحى الدول العربية

عن مقولة إنها تملك مدى واسعا فنيا لإنتاج عديد من السلع الزراعية. فقضية السوق المفتوح الحر تعنى التخلى عن الحماية وإعمال المنافسة فى كل من السوق المحلى (منافسة المستورد للإنتاج المحلى) ،والسوق العالمى (منافسة التصدير إلى الدول الأخرى). وتلك الإصلاحات المرجوة فى التجارة الزراعية سوف تحدث بمعدل بطىء. فالدول العربية، بكل المقاييس،تحتاج فسحة من الوقت غير قصيرة لتغيير سياساتها للاستفادة من هذه التغيرات. وعلى الجانب الآخر، سوف تستغل الدول الصناعية قوى السوق وتجرى هذا التكيف بدرجة أقل مما تتطلبه الاتفاقات. وفى ضوء ذلك يقتضى الأمر التأكيد على أن توقعات المنافع من تحرير التجارة تعتمد لحد ما على تهيئة المناخ للحوم الحمراء ذات القيمة المضافة العالية فى عدة دول عربية، ولكنها ربما تختفى حاليا خلف سياسات اقتصادية تبالغ فى تقييم سعر الصرف، أو سلسلة من التشوهات السعرية، أو اتباع نظم تسويقية متخلفة تفتقر للإطار التنظيمى والمؤسسى الكفء. ولكن فى ظل مناخ تنافسى عادل سوف تأخذ معايير الجودة والتعبئة والتغليف والتصنيع والتخزين والنقل دورها فى إبراز القدرة التنافسية للحوم الحمراء لتكون مصدرا هاما لزيادة الدخل وجلب حصيلة تصديرية كبيرة من العملات الحرة الأجنبية لعدد من الدول العربية. وتقترح الدراسة إنشاء شركات إقليمية تتوافر بينها المنافسة تضطلع بمهام تسويق اللحوم الحمراء والماشية والأعلاف، باعتبار أن التسويق الكفء هو المدخل الصحيح والحافز الرئيسى لتنمية الإنتاج.

وعلى الرغم من أن اتفاقات جولة أورجواى تعنى الإلغاء التدريجى للدعم عن المدخلات والمخرجات، يمكن الاستفادة مما تتيحه الاتفاقات من تقديم الدعم للبحث العلمى ونظم نقل التكنولوجيا، والتى لا تعتبرها الاتفاقات دعما للإنتاج. كما لا تحظر اتفاقات تحرير التجارة توجيه الدعم لتطوير البنية الأساسية من طرق ومواصلات، وغيرها. وهى عناصر تتعاضد مع تطوير البحث ونقل التكنولوجيا كبدائل لرفع الدعم عن المدخلات والمخرجات، بل إن أثر هذه المكونات فى منظومة التنمية سيكون حاسما، والإصلاح المؤسسى فى مجال الإرشاد الحقلى يدخل ضمن هذه الحزمة المطلوب دعمها. إن إيجاد مناخ السوق الملائم لتحرير التجارة يقتضى العمل على تحقيق نظم تسويقية تتوافر فيها مقومات التكامل الرأسى لمراحل السوق، والتكامل الأفقى بين وحدات الإنتاج، مما يخفض التكاليف التسويقية ويزيد حوافز الربح، دون خلق ضغوط ارتفاع الأسعار على المستهلك المحلى. وتأخذ ثلاثة أشكال هى: (١) التعاونيات. (٢) الشركات الكبرى متعددة المراحل والأغراض.

(٣)النظام التعاقدى بين مراحل السوق ومؤسساته بشكل تضمنه تشريعات تسويقية متخصصة. وعلى كل دولة أن تسن قوانين لمنع الاحتكار وضمان عدالة الممارسات التسويقية وحماية المستهلك. ويمكن لمنظمات الجامعة العربية تقديم العون فى إيجاد مواصفات صحية وتجارية موحدة فى تجارة الدول العربية.

المراجع

مراجع باللغة العربية:

- إبراهيم سليمان. (١٩٩٧). "تقدير نماذج المحاكاة لأسواق المنتجات الحيوانية الغذائية". **مصر المعاصرة**، مجلة ربع سنوية، مجلد ٨٨ ، العدد ٤٤٦ ، صفحة ٣-٢٧، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، مصر.

- جامعة الدول العربية -المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (١٩٨٠). **برامج الأمن الغذائى العربى: الجزء السادس: تنمية الإنتاج الحيوانى والداجنى.** الخرطوم، السودان.

جامعة الدول العربية -المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (١٩٨٠). **برامج الأمن الغذائى العربى: الجزء الأول: استراتيجية وبرامج الأمن الغذائى العربى.** الخرطوم، السودان.

جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (١٩٧٥). **تحسين المراعى وإنتاج الأعلاف فى الأردن.** الخرطوم، السودان.

جامعة الدول العربية -المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (١٩٩٧). **الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد رقم ١٧ ، الخرطوم، السودان.

مراجع باللغة الإنجليزية:

Ibrahim Soliman. (1994). "Impacts of GATT Implementation And Animal Protein Food System In Egypt". **Egyptian Journal of Agricultural Economics.** Volume 4. No. 2. PP. 172-192. Published by Egyptian Association of Agricultural Economics. Giza. Egypt.

Shahla Shapouri & Ibrahim Soliman. (1985). "Egyptian Meat Market: Policy

Issues: Trade, Prices and Expected Market Performance: **Research Bulletin** No. AGES 841217. International Economic division. Economic Research Service. USDA. USA.

Ibrahim Soliman. (1981). "Red Meat Price Policy in Egypt". **Zagazig Journal of Agricultural Research.** Vol. 8. No. 2. Faculty of Agriculture. Zagazig University. Zagazig. Egypt

Winrock International. (1995). "**Animal Protein Foods System: Increasing Efficiency of Production, Processing and Utilization.** Volumes I and II. USAID/Cairo and Principal Bank For Development and Agricultural Credit in Cairo. Final Report.

ECWA/FAO Joint Division. (1975). **Alternative Strategies For Agricultural Development in Jordan.** FAO, Rome.

USDA: **Foreign Agricultural Service.** (1994). GATT/ Uruguay Round Fact Sheets". Wash. DC USA.

John Mellor. (1992). **Food for Development in a Market-Oriented World.** John Mellor Associates Wash. DC.